مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٤ شتاء ١٩٨٦ (الصفحات من ٥٩ـ٨١)

أزمة عدم الاندماج في الدول النامية

جلال عبدالله معوض
قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمة:

تعـاني الدول النامية من عدة أزمات في ميدان التنمية السياسية ومن أهمها: أزمة الديمقراطية، أزمة الشرعية السياسية، أزمة الاستقرار السياسي، أزمة الاندماج السياسي، وتـرتبط هذه الأزمـات السياسية ببعضها البعض، كما ترتبط بالأزمات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها هذه الدول، ويعبر هذا الارتباط عن طبيعة العملية الانمائية باعتبارها عملية كلية شاملة متعددة الأبعاد وأساسها التفاعل الديناميكي المستمر بين أبعادها المتنوعة.

في هذه الدراسة نتناول بالتحليل أزمة عدم الاندماج التي تعاني منها العديد من الدول النامية من حيث صورها وتطبيقاتها والعوامل الداخلية والخارجية المسئولة عنها، والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، والغرض الأساسي من هذا التحليل هو ـ إضافة إلى التعرف على صور وعوامل وآثار هذه الأزمة ـ تحديد مستلزمات النجاح في مواجهة هذه الأزمة، وبخاصة ما يتعلق بموضع خصائص القيادات السياسية من هذا النجاح. وإذا كان هذا هو هدفنا من تلك الدراسة، فإن خطتنا المنهجية التي تمثل أساس تحليل موضوع الدراسة، تقوم على المنطلقات التالية:

١ـ التركيز في تحليل أزمة عدم الاندماج في الدول النامية على مشكلة الأقليات السياسية المعبرة عن عدم الاندماج القومي ـ دون إغـفـال ارتباط هذه المشكلة بالمشكلات والأبعاد الأخرى لأزمة عدم الاندماج: ـ عدم الاندماج الإقليمي، عدم الاندماج القيمي، عدم الاندماج بين القيادة والجماهير.

٢- النظرة التفاعلية إلى العملية الإنمائية بمعنى تحليل أزمة عدم الاندماج في الدول النامية في إطار ارتباطاتها بالأزمات الإنمائية الأخرى، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الإجتماعية.

٣- التركيز في تحليل آثار أزمة عدم الاندماج على قضايا الإستقرار والشرعية والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

٤- تفسير عوامل أزمة عدم الاندماج في الدول النامية من منطلق المنظور التاريخي لمعرفة دور القوى الاستعمارية في خلق هذه الأزمة - مع ربط هذا المنظور التاريخي بالمنظور الإنمائي التحليلي الوظيفي - من أجل تتبع العوامل والقوى الداخلية المسئولة عن استمرار وتفاقم هذه الأزمة.

٥- التركيز في تحليل متطلبات نجاح الدول النامية في مواجهة أزمة عدم الاندماج على القيادة السياسية التي نعتبرها المحور الأساسي للتنمية والتطوير في هذه الدول.

● **التحديد بأبعاد الاندماج السياسي:**

يقودنا المنطلق الأول سالف الذكر إلى تحليل أبعاد الإندماج السياسي، واستناداً إلى دراسة رائدة للعالم الأمريكي «مايرون وينر» **Myron Weiner** بعنوان «الاندماج السياسي والتنمية السياسية»[1]، يمكننا تحديد هذه الأبعاد على النحو التالي:

١- الاندماج القومي: ويعني صهر الجماعات المختلفة عرقياً ودينياً ولغوياً، والتحديد الواضح للهوية القومية وتدعيم الولاء القومي، بما يعنيه ذلك من الانتقال من نطاق الولاءات والهويات الضيقة المرتبطة بهذه الجماعات إلى نطاق الولاء القومي والهوية القومية للمجتمع الكلي.

٢- الاندماج الاقليمي: ويقصد به إقامة سلطة مركزية قادرة على أن تفرض سلطانها واحترامها على الجماعات والأقاليم المختلفة في الدول، وتثور هنا أيضاً مشكلة القضاء على التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي بين هذه الجماعات والأقاليم.

٣- الاندماج القيمي: ويعني وجود حد أدنى من الرضا والاتفاق بين الجماعات المختلفة في الدولة حول القيم والغايات العليا للمجتمع السياسي، وإجراءات ووسائل تحقيقها، وأساليب وترتيبات تسوية الاختلافات والصراعات.

٤- الاندماج بين القيادة والجماهير: ويعني التفاعل المستمر بين القيادة الحاكمة والمجتمع المحكوم، بما يقتضيه ذلك من تمتع القيادة بالشرعية السياسية، بمعنى رضا وقبول المحكومين لسياسات وقرارات القائد، وما يقتضيه ذلك أيضاً من قدرة القيادة على أن تكتسب احترام وثقة الجماهير بكافة قطاعاتها، وبصرف النظر عما قد يوجد بينها من اختلافات وانقسامات عرقية ودينية ولغوية واجتماعية. وبهذا المعنى فإن الإندماج بين القيادة والجماهير يقود إلى التكتل القومي وبحيث يعبر المجتمع عن مفهوم «الأمة المحاربة» **Nation At War** ، حيث إن مواجهة التحديات المصيرية كتلك المتعلقة بالتنمية والأمن

القومي، تقتضي تماسك المجتمع وتكتله ليصير بطبقاته الحاكمة والمحكومة قبضة واحدة في مواجهة تلك التحديات[٢].

وبعد هذه المقدمة وذلك التحديد لأبعاد ظاهرة الاندماج السياسي، ننتقل إلى تحليل أزمة عدم الاندماج في الدول النامية في ثلاثة مباحث يتعلق أولها بصور وتطبيقات هذه الأزمة، وثانيها بالآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الأزمة، وثالثها بالعوامل الخارجية والداخلية التي تقود إلى هذه الأزمة.

المبحث الأول
صور وتطبيقات عدم الاندماج في الدول النامية

تحفل العديد من الدول النامية بصور متنوعة لعدم الاندماج بالمعنى سالف الذكر: عدم اندماج قومي، وعدم اندماج اقليمي، وعدم اندماج قيمي، وعدم اندماج بين القيادة والجماهير.

١ـ عدم الاندماج القومي

يمثل عدم الاندماج القومي مشكلة حادة في العديد من الدول النامية، حيث تتعدد داخل الدولة الواحدة الجماعات العرقية والقبلية والدينية واللغوية، دون أن يربط هذه الجماعات الشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي كحقيقة كلية تعلو الولاءات والانتماءات الضيقة إلى هذه الجماعات.

هذه الدولة لا تكاد تخلو من الانقسامات العرقية، ويقدم بعض العلماء ـ مثل «كليفورد جريتز» Cilifford Greetz و «ريتشارد سترلنج» Richard W. Sterling ـ «تيبولوجية» لهذه الانقسامات أساسها التمييز بين نمط تسود فيه جماعة عرقية واحدة ونمط يتسم بالقطبية بمعنى وجود جماعتين متقاربتين في التأثير، ونمط ثالث يتسم بالتعددية، حيث توجد عدة جماعات عرقية متفاوتة التأثير، ونمط رابع تزداد فيه حدة هذه التعددية حتى تصل إلى حد التفتت والتشرذم. ويكفي أن نتذكر في هذا الخصوص، أن عدد الجماعات المترتبة في نيجيريا (٣) جماعات، وفي توجو (٦) جماعات، وفي أوغندا (٢٠) جماعة، وفي مالي (٢٣) جماعة، وفي ليبيريا (٢٦) جماعة. ولا تقتصر هذه الظاهرة على القارة الإفريقية، ففي القارة الآسيوية نجد أن الهند وماليزيا وأندونيسيا ولبنان تضم كل منها أكثر من (٩) جماعات، وفي أمريكا اللاتينية نجد نفس التعدد، ففي كولومبيا هناك (٥) جماعات، وفي البرازيل (٤) جماعات ـ ناهيك

عن الإنقسامات المعروفة في هذه القارة بين الزنوج والبيض والهنود المخلطين[٣]. وفيما يتعلق بالانقسامات اللغوية والثقافية في الدول النامية فإن الأمثلة بخصوصها لاحصر لها، ولنتذكر أن الثلاثة آلاف جزيرة التي تتكون منها أندونيسيا تسودها عشر لغات مختلفة، ويوجد نفس التعدد اللغوي والثقافي في الهند والفلبين وبورما والعراق وغيرها، ويؤدي ذلك إلى عدة آثار، أهمها اختلاف التوجهات السياسية للجماعات المختلفة نحو الحكومة والعملية السياسية المركزية ويذكرنا ذلك بالدراسة الميدانية التي أجراها «جوزيف الدر» Joseph W.Elder عام ١٩٦٣ على جماعتين مختلفتين لغويا وثقافياً بشمال الهند وجنوبها، وهي الدراسة التي انتهت إلى وجود اختلافات كبيرة بين هاتين الجماعتين في درجة الولاء القومي[٤].

وإضافة إلى هذه الانقسامات العرقية واللغوية، تعاني معظم الدول النامية من انقسامات دينية حادة مما يثير أيضاً مشكلة الولاء القومي ـ ولنتذكر في هذا الخصوص الهند وبورما والفلبين ولبنان.

وتأتي مشكلة الاقليات لتزيد من حدة مشكلة عدم الاندماج القومي في هذه الدول. ومن أكثر الأقليات المتناثرة عبر الحدود إثارة للقلاقل والاضطرابات: الأكراد والأرمن والبلوخ في القارة الآسيوية، والأقليات العربية والآسيوية في سواحل القارة الإفريقية، ناهيك عن الأقليات الصينية في جنوب شرقي آسيا والتي لا تشكل سوى (٦٪) من اجمالي سكان المنطقة، ولكنها تهيمن على شئون التجارة والمال وتحتفظ بتقاليدها وعاداتها الصينية وتنظر بازدراء إلى التقاليد والثقافات المحلية، وتحرص على إقامة مدارس صينية لتعليم أبنائها، وترفض الاندماج مع السكان المحليين مما يثير كراهية هؤلاء السكان الذين ينظرون إلى هؤلاء الصينيين باعتبارهم «يهود الشرق»، وقد يدفع ذلك الحكومات الآسيوية إلى اتخاذ إجراءات عنيفة ضد هذه الأقليات الصينية ابتداء من تقييد أنشطتها التجارية والمالية وهو ما حدث في أندونيسيا والفلبين في نهاية الخمسينات[٥]، وانتهاء بالتهجير الإجباري كما حدث في فيتنام في الأعوام القليلة الماضية.

وتعاني العديد من الدول الغربية من مشكلة الأقليات، بمعنى أنه توجد داخل الدولة المعنية عدة جماعات مختلفة عرقياً ودينياً ولغوياً ـ وإن كانت بعض هذه الجماعات (الأقليات) تشكل في الحقيقة الغالبية السكانية أو على الأقل تتفوق عددياً على الجماعة (الأقلية) التي تنتمي إليها القيادة الحاكمة، كالشيعة في لبنان والعراق. وعموماً يمكن تصنيف الأقليات في الوطن العربي طبقاً لأصولها الدينية والعرقية واللغوية إلى الأنواع التالية:

١ـ أقليات عربية إسلامية غير سنية: الشيعة الاثنا عشرية في العراق ولبنان والبحرين، والعلويون في سوريا والدروز في سوريا ولبنان وفلسطين.. الخ.

٢- أقليات عربية غير إسلامية: المسيحيون على اختلاف طوائفهم، والذين قدرت أعدادهم في منتصف السبعينات بما يتراوح بين (٥) و (١٠) ملايين نسمة، منهم ما يتراوح بين (٢) و (٤) مليون نسمة في مصر، (٢٥٠) ألف نسمة في المغرب، و (٤٠) ألف نسمة في الجزائر، و (٣٩) ألف نسمة في تونس، وقدرت نسبة المسيحيين من اجمالي السكان بحوالي (٤٠٪) في لبنان و (٨٪) في سوريا و (٦٪) في الأردن و (٤٪) في العراق[٦]. ويدخل في إطار هذه الأقليات أيضاً اليهود والذين هاجر السواد الأعظم منهم إلى فلسطين المحتلة منذ إنشاء الكيان الصهيوني على أرضها، وإن استمر بعض اليهود في التواجد في بعض الأقطار العربية وخاصة المغرب.

٣- أقليات إسلامية غير عربية: الأكراد في العراق وسوريا ولبنان، والبربر في الجزائر والمغرب. وتشير إحدى الدراسات إلى أنه في عام ١٩٧٥ كان عدد الأكراد يتراوح بين (١,٥٥) مليون نسمة و (٢,٥) مليون نسمة في العراق، وبين (٣٢٠) ألف نسمة و (٦٠٠) ألف نسمة في سوريا، وبين (٤٠) ألف نسمة و (٦٠) ألف نسمة في لبنان[٧]. ومن الملاحظ أن البربر أكثر استعداداً للتعايش مع الأغلبية العربية سواء في الجزائر أو المغرب مقارنة مع الأكراد خاصة في العراق، ومرد ذلك أن البربر ليست لهم لغة واحدة مكتوبة بل لهجات بربرية متعددة، ويتحدث (٨٥٪) منهم تقريباً باللغة العربية، بينما للأكراد لغة مكتوبة منذ القرن الثامن عشر ويحرصون على استخدامها، وفي حين يعيش البربر في مناطق جبلية متناثرة فإن الأكراد يتمركزون في منطقة واحدة بشمال العراق مما يدعم شعورهم بالهوية الكردية ويعمق ميولهم الانفصالية، وبينما يتسم التنظيم الاجتماعي القبلي بالانقسام واللامركزية فإن هذا التنظيم في حالة أكراد العراق يتصف بالمركزية مما يدعم قدرة الأكراد على القيام بحركة جماعية انفصالية ضد الحكومة العراقية متى توافرت لهم قيادة قوية مثل «مصطفى البرازاني» وإلى حد أقل «جلال طالباني»[٨].

٤- أقليات غير عربية وغير إسلامية: الزنوج في جنوب السودان والمسيحيون الأرمن في لبنان وسوريا ويقدر عدد سكان جنوب السودان بحوالي أربعة ملايين نسمة منهم نصف مليون نسمة من المسيحيين والباقي من الوثنيين[٩].

وقبل أن نترك الحديث عن الأقليات في العالم العربي، يجب أن نشير إلى خطورة ما تشهده منطقة الخليج العربي من تدفق متزايد للعمالة الآسيوية غير العربية من الباكستان والهند وإيران وبنجلاديش وكوريا الجنوبية والفيلبين وتايوان وغيرها، ففي ظل الضآلة السكانية للعناصر المحلية العربية الخليجية واستمرار تدفق العمالة الآسيوية بمعدلات أكبر من تدفق العمالة العربية الوافدة، فإن الآسيويين في طريقهم للتحول من عمالة وافدة مؤقتة إلى وجود استيطاني دائم، وليس من المستبعد أن تطالب هذه الأقليات الآسيوية في المستقبل القريب بحق تقرير المصير على أساس اعتبارات الغلبة السكانية، وسوف تجد هذه المطالب الدعم والمساندة

ليس فقط من الدول الآسيوية «الأم»، ولكن أيضاً من كافة الدول الكبرى وكذلك اسرائيل ذات المصالح الثابتة في تفتيت الوطن العربي عموماً إلى كيانات طائفية قزمية[١٠].

٢- عدم الاندماج الإقليمي

عدم الاندماج الإقليمي هو صورة أخرى من صور عدم الاندماج في الدول النامية. من ناحية نجد بعض هذه الدول، مثل أندونيسيا وباكستان قبل انفصال بنجلاديش، تنقسم بشكل حاد إلى أجزاء متباعدة تفصل بينها مساحات شاسعة وعادة ما تعيش على هذه الأجزاء جماعات مختلفة عرقياً أو دينياً ولغوياً. وحتى في الدول النامية التي تخلو من هذا الانفصال الجغرافي بين أقاليمها، نجدها تعاني من تخلف شديد في نظم النقل والمواصلات والاتصالات بين أقاليمها، بل إن بعض الدول النامية لم تستقر حكوماتها بعد على عمق واتساع أقاليمها لأن حدودها تتبع التقسيمات الإدارية التحكمية التي فرضتها الدول الاستعمارية، ومن هنا نجد، خاصة في القارة الإفريقية، صراعات حادة بين الدول التي تزعم كل منها الحق في ضم أراضي ترفرف عليها أعلام دولة أخرى، ولنتذكر في هذا الصدد حرب «الأوجادين» في منطقة القرن الإفريقي.

وداخل معظم دول أفريقيا السوداء نجد جماعات قبلية تزعم أحقيتها في السيطرة على السلطة المركزية مثل «البوجاندا» في أوغندا، و«الأيبو» في نيجريا، و «الأيوا» في غانا، و «الغولا» في غينيا، مما يقود إلى نتائج مدمرة: الحرب الأهلية ومحاولة «بيافرا» الانفصالية في نيجريا، تصفية الممالك المحلية في أوغندا، إغلاق غانا لحدودها أكثر من مرة مع جيرانها، اعتقال قادة هذه الجماعات القبلية، ومن ذلك إقالة الرئيس الغيني «أحمد سيكوتوري» للسكرتير السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية الغيني الأصل «ديالوتللي» بتهمة العمالة للمخابرات المركزية الأمريكية وتأييد المطالب الانفصالية لقبائل «الغولا»[١١].

ومن ناحية أخرى، تواجه كافة الدول النامية فجوة ضخمة آخذة في الاتساع بين أقاليمها سواء من حيث المستويات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، ويبرز ذلك بوضوح في الوضع المتميز الذي تتمتع به العاصمة عن سواها من مناطق، بحيث تصير العاصمة في أي من هذه الدول رأسا عملاقاً يحمله جسد هزيل، ويرتبط بذلك الفجوة بين المناطق الحضرية عموماً والمناطق الريفية، وما تؤدي إليه من هجرة متزايدة من الريف إلى المدينة مما يدعم من حدة المشكلات الحضرية، وإذا كانت مثل هذه الفجوة تعانيها أيضاً بعض الدول المتقدمة مثل إيطاليا التي يتسم جنوبها بالتخلف بالمقارنة بشمالها، إلا أنه في الدول النامية وفي ظل حالة التخلف الراهنة تصير تلك الفجوة أكثر خطورة في دلالاتها وآثارها، بل إنها تعبر

في رأي البعض عن علاقة غير متكافئة بين أقاليم الدول النامية تماثل العلاقة التي تربط الدول النامية بالدول الرأسمالية المتقدمة أو ما يشار إليه عادة «باستغلال المركز للمحيط» بل وعادة ما توجد رابطة وثيقة بين هذين النمطين من الاستغلال(١٢).

٣- عدم الاندماج القيمي

عدم الاندماج القيمي إشكالية أخرى تعاني منها العديد من الدول النامية، حيث الجماعات المختلفة من السكان عاجزة عن الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق حول القيم والغايات الأساسية للمجتمع السياسي ووسائل بلوغها وأساليب وإجراءات تسوية الصراعات. والواقع إن ضعف - إن لم يكن غياب - هذا الاندماج القيمي يرجع ليس فقط إلى الانقسامات العرقية والقبلية والدينية واللغوية (عدم الاندماج القومي)، ولكن أيضاً إلى طغيان عنصر الشباب على التكوين الديموغرافي في الدول النامية والتي توصف لهذا السبب «بالمجتمعات الشابة» Young Societies ، فمع اختلاف توجهات وميول الشباب عن الجيل القديم تنشأ ظاهرة صراع الأجيال، بل وتنشأ «ثقافة شبابية» سمتها الأساسية رفض الأوضاع القائمة والقيم والتقاليد السائدة(١٣).

ومن ناحية ثالثة فإن التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي يسهم بدوره في تعميق حدة عدم الاندماج الإقليمي في الدول النامية، خاصة مع انتشار ظاهرة المناطق الفقيرة القذرة: «العشش» و «الأكواخ» و «بيوت الصفيح» Shanty Towns ، والتي تتخلل المدن والعواصم وتحيط بها وتقطنها أعداد غفيرة من السكان الفقراء والعاطلين أو ممن يؤدون أعمالا هامشية بأجور متدنية، ولقاطن هذه المناطق الفقيرة أنماط معيشية وسلوكية وقيمية تعرف «بثقافة الفقر» مختلفة تماماً عن الأنماط المرتبطة بالفئات الغنية القاطنة بالأحياء الراقية(١٤).

ومن ناحية رابعة فإن عدم الاندماج القيمي في الدول النامية هو نتاج الفجوة الواسعة بين القيادة السياسية والجماهير في أي من هذه الدول، وبحيث يمكن الحديث عن «ثقافة نخبوية» مختلفة عن «الثقافة الجماهيرية» - ويقودنا ذلك إلى تحليل الصورة الرابعة لمشكلة عدم الاندماج في الدول النامية.

٤- عدم الاندماج بين القيادة والجماهير

من الظواهر الشائعة في الدول النامية، الفجوة بين القيادة والجماهير، فالجماهير لا تملك القدرة على التأثير على القيادة الحاكمة، والقيادة لا تحترم آراء الجماهير ولا تستجيب لمطالبها،

وليس من المبالغة القول بأن العديد من هذه القيادات تعمل طبقاً للمقولة الشهيرة لامبراطور ألمانيا «فردريك الأكبر»: «هناك اتفاق بيني وبين شعبي، قله أن يقول ما يريد، ولي أن أفعل ما أريد»(١٥).

ومن هنا تظل الجماهير في الدول النامية مجرد رعايا لاتشارك حقيقة في العملية السياسية، خاصة في ظل ضعف - إن لم يكن غياب - التنظيمات السياسية الوسيطة الفعالة من أحزاب سياسية وجماعات مصلحية، وفي ظل ما تتصف به العملية السياسية والقيادات السياسية الحاكمة في هذه الدول من خصائص معبرة عن «النمط الأبوي - الرعوي - العصبوي للحكم» Patrimorrial Rule من قبيل ممارسة السلطة من منطلق شخصي Personalism واتخاذ القرارات في إطار العلاقات الشخصية التي تتمركز حول القيادة وليس في إطار قواعد رسمية ومؤسسات سياسية قوية، مما لايمكّن المواطن العادي من التنبؤ بماهية القرارات المتخذة فيصير أساس موقفه من القيادة، السلبية واللامبالاة، وفي ظل اعتماد القيادة على إثارة التنافس بين القوي السياسية انطلاقاً من أسلوب الصراع المتوازن Balanced Confilict المعبر عن أسلوب «فرق تسد» وفي ظل تحكم اعتبارات الولاء الشخصي والاقتراب المكاني والزماني من القيادة Proximity كأساس للتأثير السياسي(١٦) . . الخ .

وفي الدول النامية التي تعاني من انقسامات عرقية وقبلية ودينية ولغوية عادة ما تزداد حدة هذه المشكلة مع اعتماد القيادات الحاكمة على الولاءات التقليدية الضيقة وتكريس مصالح الجماعات التي تنتمي إليها هذه القيادات القبلية - الطائفية بمطالب الجماعات الأخرى، ولنتذكر في هذا الخصوص اعتماد «كينياتا» في كينيا على قبيلة «الكيكيو» Kikuyu التي ينتمي إليها، واعتماد الرئيس السابق للكونغو برازافيل «الفونس ماسمباديان» على قبيلة «الباتيك» Bateke (١٧) بل واعتماد القيادات اللبنانية المتعاقبة على الطائفة المارونية، وفي كل الأحوال يؤدي هذا الاعتماد إلى استياء القبائل والطوائف الأخرى وعدم ثقتها بالقيادات الحاكمة - وهو ما قد يؤدي إلى صراعات داخلية عنيفة قد تصل إلى حد الحروب الأهلية.

المبحث الثاني
آثار عدم الاندماج على محاولات التنمية في الدول النامية

تطرح أزمة عدم الإندماج بصورها المختلفة آثاراً سلبية ضخمة على محاولات التنمية السياسية والاقتصادية والإجتماعية في الدول النامية.

١- عدم الاندماج والتنمية السياسية

تظهر سلبيات أزمة عدم الاندماج في ميدان التنمية السياسية في ثلاثة مجالات أساسية هي: الديمقراطية، والشرعية السياسية، والاستقرار السياسي.

إذا ما بدأنا بالديمقراطية، نلاحظ أن بعض الباحثين - ومنهم «دافيد ابتر» D-Apter و «تشارلز أندران» C-Andrain يشير إلى أن الدول النامية لن يمكنها تحقيق الديمقراطية نتيجة لتزايد حدة أزمة عدم الاندماج، فهذه تأخذ في أحد مستوياتها شكل عدم الاندماج القيمي بمعنى عدم الاتفاق حول القيم الأساسية وإجراءات تحقيقها وأساليب تسوية الصراعات مما يمنع ظهور ثقافة الرضا Consensual Culture القائمة على التوفيق والحلول الوسطية والاعتدال والمهادنة، وهي من المقومات الأساسية للمجتمع الديمقراطي[١٨].

الواقع أن هذا التصور رغم أنه صحيح في جانب منه إلا أنه يتضمن خلطاً واضحاً بين الديمقراطية كقيمة سياسية جماعية عليا Top Value مطلقة من حيث المكان والزمان، وبين نموذج أو تطبيق محدد للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية يرتبط بالخبرة الغربية وهو ما يعرف «بالليبرالية السياسية الغربية». ونرى أن التأثير الحقيقي لأزمة عدم الاندماج على سعي الدول النامية نحو الديمقراطية يتم من خلال ما سبق ذكره بخصوص الانفصال بين القيادة السياسية والجماهير، وكذلك من خلال انتهاك القيادات الحاكمة للمفهوم الديمقراطي بأوسع معانيه: احترام كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، المشاركة السياسية، انتشار السلطة وتعدد الإرادات في عملية صنع القرارات[١٨]، وتبرر القيادات الحاكمة هذا الانتهاك للديمقراطية بضرورات الوحدة الوطنية في مواجهة الصراعات النابعة من الانقسامات الداخلية المعبرة عن عدم الاندماج القومي، ويبدو ذلك واضحاً ليس فقط في الدول النامية ذات النظم والقيادات السياسية الأوتقراطية، ولكن أيضاً في الدول الأخرى التي تزعم نظمها وقياداتها الديمقراطية - كما هو الحال في الهند حيث تلجأ قيادتها في أحيان كثيرة إلى أساليب غير ديمقراطية مثل فرض الأحكام العرفية، وحالة الطوارىء في مواجهة الصراعات الطائفية في بعض الولايات الهندية.

وإذا انتقلنا إلى تحليل آثار عدم الاندماج على مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، فيمكن أن نشير إلى ما يترتب على عدم الاندماج بين القيادة والجماهير من تعميق شعور الجماهير بافتقاد القيادة الحاكمة والنظام السياسي برمته للشرعية المعبرة عن الرضا والقبول الشعبي، ويمكن أن نشير أيضاً إلى ما يترتب على عدم الاندماج القومي من إثارة قضية الهوية: ففي ظل تفاقم حدة عدم الاندماج القومي لايقتصر الأمر على تعدد الولاءات الانتمائية

داخل الدولة الواحدة بل يصير إلى حد التناقض والتصادم بين هذه الولاءات والانتماءات ـ بما يعنيه ذلك من وجود جماعات أو أقليات عديدة في الدول ـ لا تسلم بأحقية القيادة في ممارسة السلطة، أي لا تسلم بشرعية القيادة والنظام السياسي، وهذه الجماعات أو الأقليات المضطهدة المحرومة لا تتردد متى سنحت لها الفرصة في التمرد على النظام الحاكم والذي يبادر بدوره بالاعتماد على أدواته القهرية الأمنية والعسكرية لقمع هذا التمرد مما يفجر حرباً أهلية.

والواقع أن مشكلة عدم الاندماج وما تثيره من قضية الهوية، وفي ترابطها بمشكلات التفاوت الاجتماعي والمشاركة السياسية والأساس الطائفي للقيادة وللنظام السياسي، تفسر لنا حدة أزمة الشرعية السياسية في دولة مثل لبنان، وهي الأزمة التي عبر عنها الرئيس اللبناني «أمين الجميل» في ١٣ أكتوبر ١٩٨٣ بقوله أنه لايتحكم في أكثر من عشرة كيلو مترات مربعة من الأراضي اللبنانية[١٩]، والمغزى الحقيقي لهذا التصريح ليس فقط ضعف النظام اللبناني وعجزه عن السيطرة على أراضيه، ولكن أيضاً انعدام ولاء معظم الجماعات اللبنانية ـ وعلى وجه التحديد الشيعة والدروز ومعظم السنة ـ للنظام وللكيان اللبناني، وبالتالي، عدم اعترافهم بشرعية القيادة الحاكمة ـ بما ينطوي عليه ذلك من غياب الشعور لديهم بحق تلك القيادة في أن تحكم، وحقها في أن تحصل على تأييدهم ومساندتهم.

وإذا كانت الخبرة اللبنانية تمثل صورة حالكة السواد لما يترتب على عدم الاندماج القومي من إثارة مشكلة الشرعية السياسية، فإن الأمر لايختلف سوى من حيث الدرجة في دول نامية أخرى تعاني من عدم الاندماج القومي: الهند، سري لانكا، الفلبين، العراق، سوريا، السودان وغيرها.

ومن ناحية ثالثة يشكل عدم الاندماج القومي عند اقترانه بتفاوت اجتماعي ـ اقتصادي حاد عاملاً هاماً من عوامل عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية، وبخاصة في تلك الحروب الأهلية والحركات الانفصالية، وما تؤدي إليه من خسائر بشرية ومادية فادحة. ومن النماذج الهامة في هذا الخصوص: الحرب الأهلية في نيجريا، ومحاول انفصال بيافرا، الحركات الانفصالية المتتالية في كاتنجا بالكونغو، الحركات الكردية الانفصالية في العراق، الحرب الأهلية الطاحنة في لبنان، الحرب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه. وعلى سبيل المثال أدت هذه الحرب الأخيرة والتي استمرت منذ عام ١٩٥٥ وحتى توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ إلى خسائر بشرية هائلة تقدرها بعض المصادر بحوالي مليون ونصف مليون قتيل، إضافة إلى تشريد مئات الآلاف من سكان الجنوب السوداني إلى الدول الإفريقية المجاورة، بحيث قدّرت الأمم المتحدة عام ١٩٦٨ أعداد هؤلاء اللاجئين بثلاثة وستين ألفاً في أوغندا وأربعين ألفاً في زائير، والواقع أن هذه الحرب تعد من أطول الحروب الأهلية في الوطن العربي، وفي العالم الثالث عموماً وأكثرها فداحة في الخسائر البشرية التي تجاوزت القتلى العرب في الحروب العربية

- الإسرائيلية، وتجاوزت أيضا شهداء حرب التحرير الجزائرية[٢١]. وخلاصة القول، إن أزمة عدم الاندماج تؤثر سلبياً على التنمية السياسية في الدول النامية سواء بصدد الديمقراطية أو الشرعية السياسية أو الاستقرار السياسي.

وننتقل الآن إلى تحليل الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة على قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

٢- عدم الاندماج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

إذا ما بدأنا بالانعكاسات السلبية لأزمة عدم الاندماج على مشكلات التنمية الاجتماعية في الدول النامية، نلاحظ أن الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية - وهي أحد أبعاد عدم الاندماج الإقليمي - تؤدي إلى تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن في السواد الأعظم من الدول النامية، وبحيث أضحت هذه الدول تعاني من ظاهرة التضخم الحضري، وعلى سبيل المثال في عام ١٩٨١ بلغت نسبة سكان الحضر من إجمالي السكان في العراق (٧٢٪) منهم (٥٥٪) في بغداد وحدها، وفي مصر بلغت النسبة الأولى (٤٤٪) منهم (٣٩٪) في القاهرة، وفي سوريا بلغت (٤٩٪) منهم (٣٣٪) في دمشق، وفي تونس بلغت (٥٣٪) منهم (٣٠٪) في تونس العاصمة[٢٢]، ومثل هذا التزايد في معدلات التضخم الحضري لايرجع فقط إلى معدلات الزيادة الطبيعية لسكان الحضر، ولكنه يرجع أيضاً وبالأساس إلى تزايد موجات الهجرة من الريف إلى المدن. ومع عجز هؤلاء المهاجرين عن العثور على أعمال ملائمة في المدن، فإنهم عادة ما يتمركزون في الأحياء والمناطق الفقيرة والتي تتناقض أوضاعها مع أوضاع قاطني الأحياء والمناطق الراقية بالمدن، مما يؤدي إلى تفجر الاضطرابات الشعبية الناتجة عن تزايد الشعور بالحرمان النسبي. ومن ناحية ثانية فإن الصعوبات الضخمة التي يقابلها هؤلاء المهاجرون الريفيون في التكيف النفسي والسلوكي والاجتماعي مع أساليب وقيم الحياة الحضرية تجعلهم يحتفظون بقيمهم وتقاليدهم الريفية، وينتهي بهم الأمر إلى فرض الطابع الريفي على المدن من خلال العملية المعروفة «بترييف المدينة»[٢٣]. Ruralizing The City. ومن ناحية ثالثة تؤدي هذه الهجرة الريفية إلى حرمان المناطق الريفية من أعداد ليست بالضئيلة من المتعلمين مما يشكل على المدى البعيد عقبة ضخمة تعترض تنمية الريف، ولا نبالغ كثيراً إذا ما صورنا هجرة هذه العناصر الريفية المتعلمة إلى المدن بانعكاساتها السلبية على التنيمة الريفية بهجرة «الأدمغة» والكفاءات من الدول النامية إلى الدول الصناعية الغربية. ومن ناحية رابعة تؤدي الهجرة من الريف إلى الحضر في الدول النامية إلى تفاقم مشكلات المدن والعواصم مثل مشكلات الإسكان والمياه النقية والصرف الصحي والمرور والمواصلات وغيرها من المشكلات الحضرية.

وإذا ما انتقلنا إلى تحليل الآثار الاقتصادية المترتبة على أزمة عدم الاندماج في الدول النامية نلاحظ أن عدم الاندماج القومي يؤثر سلبياً على العلاقات والعمليات الانتاجية والأنشطة التوزيعية والتسويقية، ويؤثر أيضاً على القيادات المسئولة عن اتخاذ القرارات والسياسات الاقتصادية، وتثور بخصوص هذه الناحية الأخيرة مشكلة التوزيع الجغرافي للاستثمارات العامة الإنمائية وقد تأخذ تلك المشكلة أحد شكلين: الشكل الأول يتمثل في التعصب المركزي، بمعنى التركيز الشديد لهذه الاستثمارات في المنطقة التي تعيش فيها الجماعة العرقية أو القبلية أو الدينية المسيطرة والتي تنتمي إليها القيادة الحاكمة دون غيرها من المناطق والتي قد تكون أكثر ملاءمة من الناحية الاقتصادية لمثل هذه الاستثمارات وأكثر احتياجاً لها لرفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها، والنموذج الأوضح في هذا الخصوص نجده في أندونيسيا حيث تستوعب جزيرة «جاوا» وخاصة العاصمة «جاكرتا» التي تسكنها الأقليات لا تحصل على شيء يذكر من هذه الاستثمارات(٢٤). أما الوجه أو الشكل الآخر لهذه المشكلة فنجده في دولة مثل الهند حيث عادة ما يتم توزيع المشروع الاقتصادي الواحد بين عدة ولايات في شكل مشروعات صغيرة ضيقة النطاق دون مراعاة لظروف الطلب وتكاليف الانتاج والنقل، وتبرر الحكومة المركزية ذلك بالرغبة في إشراك الولايات المختلفة في مشروعات التنمية الاقتصادية، وعادة ما تلجأ حكومات الولايات إلى إصدار إحصاءات وبيانات مضللة وغير صحيحة عن تكاليف الانتاج ومستوى النشاط الاقتصادي فيها حتى يمكنها اجتذاب هذه المشروعات، مما يؤدي في النهاية إلى ضعف معدلات التنمية الاقتصادية والصناعية على المستوى القومي(٢٥).

ومن ناحية أخرى يؤثر عدم الاندماج القومي تأثيراً سلبياً على التنمية الاقتصادية بالنظر إلى ضخامة الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الحروب الأهلية، ففي لبنان على سبيل المثال نجد الخسائر التي أحدثتها الحرب الأهلية منذ اشتعالها عام ١٩٧٥ وفقط حتى الربع الأول من عام ١٩٨٤ قد تجاوزت ـ فقط بالنسبة للخسائر التي لحقت بالهيكل الصناعي ـ (٢٥) مليار ليرة لبنانية(٢٦).

ويتضح من ذلك مدى الصعوبات التي يمثلها عدم الاندماج «القومي» في الدول النامية بالنسبة لجهود التنمية الاقتصادية، ومن هنا يمكن القول، إن تحقيق قدر معقول من الاندماج القومي يمثل عاملاً مساعداً في التخلص من التخلف الاقتصادي، بل ويمكن أن نضيف إلى ذلك إن تحقيق التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية يساعد على تحقيق الاندماج ولكن بشرط أن تستهدف هذه التنمية تقليص الفوارق الاجتماعية ـ الاقتصادية بين الجماعات والمناطق المختلفة في الدولة بما فيها مناطق تمركز الأقليات المهضومة لأن استمرار هذه الفوارق يلعب دور المفجر للتناقضات العرقية والدينية واللغوية ـ كما سنرى بخصوص لبنان والسودان.

المبحث الثالث
عوامل أزمة عدم الاندماج في الدول النامية

الواقع أن الأبنية المختلفة في الدول النامية كالأحزاب السياسية والمؤسسات العسكرية والأجهزة الإدارية والحكومية والمؤسسات التعليمية والهياكل الاقتصادية ناهيك عن القيادات السياسية تعكس بدرجة أو بأخرى الانقسامات العديدة المعبرة عن عدم الاندماج «القومي» بل وتعمق من حدة هذه الانقسامات. رغم ذلك يجب أن ننظر إلى هذه الأزمة في إطارها التاريخي، وهو ما يقودنا إلى فترة الحكم الاستعماري، فحكم الرجل الأبيض مسئول إلى حد كبير عن خلق أزمة عدم الاندماج في الدول النامية بل ولا تزال القوى الغربية تتدخل بالدعم والمساندة للحركات الانفصالية في هذه الدول. وبعبارة أخرى فإن أزمة عدم الاندماج في الدول النامية، ونعني بها بالأساس أزمة عدم الاندماج القومي، شأنها في ذلك شأن حالة التخلف - هي نتاج لنوعين من العوامل الداخلية والخارجية.

١- العوامل الخارجية لأزمة عدم الاندماج في الدول النامية

الواقع أن أزمة عدم الاندماج القومي في الدول النامية هي في جانب كبير منها نتاج لفترة الحكم الاستعماري فمن ناحية نجد أن القوى الاستعمارية أبرمت فيما بينها اتفاقات لتقسيم مناطق نفوذها فيما يُسمَّى اليوم بالدول النامية أو العالم الثالث، على أساس حدود إدارية تعسفية تجاهلت الحقائق البشرية والثقافية، وعندما استقلت هذه المستعمرات تحولت هذه التقسيمات الإدارية إلى حدود سياسية، ويفسر لنا ذلك كيف أن العديد من الدول النامية وخاصة في القارة الأفريقية تضم جماعات سكانية مختلفة لاتجمعها رابطة أو انتماء واحد، كما يفسر لنا ذلك أيضاً مشكلات الأقليات وتناثرها عبر الحدود مما يفرض صعوبات ضخمة على حكومات هذه الدول عندما تحاول فرض سلطانها على هذه الجماعات والأقليات مما يقود إلى اضطرابات عنيفة قد تصل إلى حد الحركات الانفصالية والحروب الأهلية.

ومن ناحية ثانية، كانت القوى الاستعمارية تسمح في العادة بقدر كبير من الاستقلالية للقبائل والطوائف الدينية والعرقية واللغوية، وتعمل على خلق قوى موالية منها مرتبطة مصلحياً بالحكم الاستعماري، ومن ذلك منح مزايا خاصة في التعليم لقبائل «الغاندا» Ganda في أوغندا، واختيار أقليات معينة في الوظائف العسكرية العليا مثل «الكامبا» Kampa في كينيا، و «السيخ» في الهند[٢٧]، ناهيك عن الوضع المتميز الذي أتاحته سلطات الانتداب الفرنسي للموارنة في لبنان، وبعد الاستقلال ومع إحلال العناصر المحلية موضع العناصر الأجنبية تستمر هذه الجماعات والأقليات في الاستئثار بهذه المزايا مما يعطيها وضعاً متميزاً على ما عداها من جماعات، الأمر الذي تزداد معه درجة استياء وسخط هذه الجماعات المحرومة مما يسهم في تفاقم الانقسامات والصراعات الداخلية في الدول النامية.

ومن ناحية ثالثة، كانت القوى الاستعمارية حريصة على تطبيق سياسة «فرق تسد» في مستعمراتها من أجل تكريس الروح القبلية والعشائرية والطائفية بين السكان، ووضع كل أقلية في مواجهة الأخرى حتى تظل جميعها معتمدة على الإدارة الاستعمارية، ولنتذكر في هذا الصدد دور فرنسا وبريطانيا في إثارة مشكلة الأقليات في الوطن العربي:-

١- السياسة الفرنسية: طوال فترة انتدابها على سوريا (١٩٢٠ - ١٩٤٦) حرصت فرنسا على تجزئة البلاد إلى كيانات سياسة وإدارية على أسس طائفية: دولة لبنان الكبير «المسيحية»، دولة العلويين، دولة الدروز، وذلك تحت ستار الدفاع عن مصالح الأقليات والطوائف الدينية، ومما يؤكد حرص فرنسا على ربط هذه الأقليات خاصة الأقليات المارونية بالمصالح الفرنسية ما جاء في تعليمات وزير الخارجية الفرنسي «أرسيتدبريان» إلى المفوض السامي الفرنسي في سوريا «الجنرال الجورو» في ١٧ مارس ١٩٢١: «إن استقلال لبنان الكبير الذي أعلناه ينبغي أن نحترمه بدقة، فهذا البلد المسيحي خليق بأن نقوده كلية إلى ثقافتنا، وأن يعتمد علينا فيما بعد، وأن يمثل في الوقت نفسه نفوذنا التقليدي في الشرق، ولا ينبغي على أي حال أن نغرق هذا العنصر المسيحي في المحيط العربي الإسلامي الذي يفوقه كثيراً في العدد، وعند تنظيم الانتداب لابد للبنان من أن يقف على قدم المساواة مع سوريا رغم صغر مساحة أراضيه[٢٨].

وفي المغرب والجزائر، سعت فرنسا إلى إثارة وتعميق الانفصال بين البربر والعرب وربط البربر بالمصالح الفرنسية، ففي المغرب وتحت الضغط الفرنسي صدر «الظهير البربري» في مايو ١٩٣٠، وبموجبه تم إنشاء محاكم ابتدائية تستند في أحكامها إلى الأعراف والتقاليد البربرية وهي تخضع من حيث التنظيم والإشراف للسلطات الفرنسية، وتم إنشاء محاكم استئناف على نفس الأساس وتشمل اختصاصات هذه المحاكم بنوعيها الأنشطة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية، أما الجرائم في مناطق البربر ومهما كانت شخصية مرتكبها فإنها تخضع للتشريعات الفرنسية، وقبل ذلك كانت فرنسا قد أنشأت في عام ١٩٢٥ مدرسة «آزور» Azrou لتعليم اللهجات البربرية وكتابتها بحروف لاتينية[٢٩]. وفي الجزائر سعت فرنسا أيضاً إلى تعميق الانفصال بين العرب والبربر من خلال التأكيد على الهوية الغربية اللاتينية المسيحية للبربر، وعقب صدور «الظهير البربري» في المغرب، ظهرت في الجزائر عدة جمعيات مؤيدة للسياسة الفرنسية تجاه البربر، وتكونت هذه الجمعيات من الجزائريين المجنسين بالجنسية الفرنسية مثل: «جمعية معلمي الجزائر من أصل أهلي» و «رابطة المواطنين الفرنسيين من أصل مسلم» و «الاتحاد الكاثوليكي الأهلي»، وعبرت هذه الجمعيات في صحفها ومجلاتها عن فكرة أساسية مؤداها أن مستقبل فرنسا في الجزائر يمثله البربر[٣٠]. ورغم استقلال المغرب والجزائر لا تزال فرنسا على سياستها تجاه البربر من خلال دور «معهد الدراسات الشرقية» في باريس، و «جامعة

فنسان» في شمال باريس، في التوصل إلى لغة وثقافة بربرية تزيح اللغة والثقافة العربية من منطقة شمال أفريقيا العربية[٣١].

٢ـ السياسة البريطانية: اعتمدت بريطانيا أيضاً على سياسة «فرق تسد» في مستعمراتها بالعالم العربي وبخاصة السودان، ومنذ عام ١٨٩٩ اتبعت سياستها المعروفة باسم «السياسة الجنوبية» لمنع اندماج جنوب السودان مع شماله عن طريق نشر المسيحية بين الجنوبيين عبر الإرسالية التبشيرية، ونشر اللغة الانجليزية بينهم عن طريق المدارس الخاصة بهذه الإرساليات والتي بلغت حتى عام ١٩٥٢ أكثر من خمسمائة مدرسة، وجعل اللغة الانجليزية هي لغة العمل والإدارة في الجنوب، وعدم إقامة طرق مواصلات واتصالات كافية بين الجنوب والشمال، ومنع تغلغل السودانيين الشماليين من التجار وغيرهم في الجنوب. وقد أفلحت هذه السياسة الجنوبية في تعميق حدة التناقضات بين الجنوب والشمال، فكان من المحتم أن تنفجر الحرب الأهلية والحركة الانفصالية الجنوبية بزعامة منظمة «ايناينا» منذ عام ١٩٥٥ وحتى توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، والواقع أن الحكومة السودانية كانت على صواب عندما قامت عام ١٩٦٤ بطرد ستمائة من المبشرين المسيحيين من الجنوب بسبب دعمهم للحركة الانفصالية[٢٣].

ومن الملاحظ أن الدول النامية ورغم حصولها على الاستقلال السياسي، فإنها لا تزال تعاني من تدخل القوى الأجنبية في شئونها الداخلية ودعم هذه القوى للحركات الانفصالية للأقليات، ففي العالم العربي على سبيل المثال نجد الولايات المتحدة دعمت التمرد الكردي المسلح في ١٩٧٤ـ١٩٧٥ بقيادة «مصطفى البرازاني» وهو التمرد الذي دعمته أيضاً دولتان مرتبطتان عضوياً بالولايات المتحدة وهما إسرائيل وإيران الشاهنشاهية، وتمثل إسرائيل قوة أساسية مساندة للحركات الانفصالية للأقليات في الأقطار العربية بغرض إقامة كيانات طائفية مما يدعم من شرعية الوجود الإسرائيلي ويزيد من حدة ما تعانيه الأمة العربية من تجزئة وضعف، ولنتذكر في هذا الصدد المساندة الإسرائيلية للحركة الانفصالية الكردية في العراق والحركة الانفصالية في جنوب السودان والدعم الكامل الذي تقدمه لموارنة لبنان.. الخ.

٢ـ العوامل الداخلية لأزمة عدم الاندماج في الدول النامية

ترجع أزمة عدم الاندماج، وبصفة خاصة عدم الاندماج القومي، إلى مجموعة من العوامل الداخلية التي تنبع من خصائص القيادات السياسية والأحزاب السياسة والمؤسسات العسكرية والأبنية الإدارية والتعليمية في الدول النامية.

إذا ما بدأنا بالأحزاب السياسية نجد أنها ـ ورغم ما يقال عن وظيفتها الادماجية خاصة

في إطار ما يسمى بنظام الحزب الواحد الجماهيري ـ تشكل أداة لتعميق حدة عدم الاندماج في الدول النامية، ولا توجد استثناءات في هذا الصدد تتجاوز تنزانيا والمكسيك، أما في معظم الدول النامية فإن الأحزاب تستند إلى أصول قبلية أو عرقية أو دينية ويتبادر هنا إلى الأذهان نموذج الأحزاب السياسية اللبنانية. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الظاهرة ـ أي تعبير الأحزاب عن المصالح الضيقة لجماعات أو أقليات معينة ـ عادة ما تستند إليها بعض القيادات الحاكمة في الدول النامية في تبرير رفضها السماح بقيام معارضة حزبية حقيقية بحجة أن الأحزاب المعارضة لن تكون سوى أدوات لتحقيق المطالب الانفصالية لهذه الجماعات أو الأقليات وقوى عميلة للدول الغربية.

وإذا ما انتقلنا إلى الجيوش في الدول النامية، ورغم ما يزعمه البعض من إمكانية أداء الجيش لدور هام في تحقيق الاندماج القومي من خلال إدماج وصهر الأفراد ذوي الأصول والانتماءات العرقية والقبلية والدينية في بوتقة واحدة، نلاحظ أن تلك الجيوش تمثل في معظم الأحوال ساحات مفتوحة للتعبير عن الانقسامات الداخلية المعبرة عن عدم الاندماج القومي، ويظهر ذلك في أكثر من دولة نامية: في أندونيسيا يأتي الجنود من سكان الجزر الخارجية والضباط من «جاوا»، وفي بورما يسيطر البورمانيون البوذيون على المناصب القيادية العسكرية، ولا يترك للضباط من أبناء الأقليات والجماعات الأخرى سوى أداء بعض الأعمال الفنية والروتينية وتوجد نفس الظاهرة في جيش لاوس وكمبوديا، مما يوضح فشل الجيش في استيعاب الأقليات وتحقيق الاندماج القومي(٣٣). أضف إلى ذلك أن هذه الانقسامات عادة ما تنتقل إلى صفوف العسكريين مما يؤدي إلى انقسامهم إلى أجنحة متصارعة ـ ولنتذكر في هذا الخصوص ما حدث للجيش في نيجريا عام ١٩٦٦، وللجيش في لبنان في الحرب الأهلية الأخيرة، بل إن عدم الثقة بين هذه الأجنحة والخوف المتبادل مما قد يترتب على استيلاء إحداها على السلطة من اضطهاد أو استئصال الأخرى يفسر لنا كثرة الانقلابات والانقلابات المضادة في الدول النامية خاصة في دول أفريقيا السوداء.

تعكس الأبنية الادارية في الدول النامية، التي تعاني من الانقسامات النابعة من عدم الاندماج القومي، بدورها هذه الانقسامات وتعمقها، ففي هذه الدول ـ ومع طغيان الولاءات والعلاقات القبلية والعشائرية والطائفية عادة ما يصير معيار شغل الوظائف الإدارية خاصة العليا منها الانتماء القبلي أو العشائري أو الطائفي وليس الإنجاز والكفاءة والخبرة، ومن هنا تنتشر المحاباة ـ المحسوبية ـ مما يؤثر سلبيا على قدرة العاملين بالأبنية الإدارية على اتخاذ قرارات موضوعية. ومن ناحية أخرى يمارس هؤلاء الإداريون تمييزا واضحاً في التعامل مع الجماهير من منطلق الروابط التقليدية الضيقة، ومن هنا تصير هذه الأبنية الإدارية مرآة عاكسة لأزمة عدم الاندماج وأداة لتعميق حدة هذه الأزمة، ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى الصراعات بين العاملين بالأجهزة الإدارية في سري لانكا بين المنتمين إلى طائفة «التاميل» والمنتمين إلى

طائفة «السنهاليين» إلى حد رفض الموظفين «التاميل» استعمال رخص قيادة السيارات التي تحمل علامات مرتبطة بالطائفة «السنهالية» المسيطرة ورفض الموظفين المنتمين لأي من هاتين الطائفتين تقديم الخدمات للجماهير المنتمية إلى الطائفة الأخرى[٣٤]. ومن المعلوم أن سري لانكا شهدت في خريف وشتاء ١٩٨٤ اضطرابات حادة بين هاتين الطائفتين استدعت تدخل الجيش لقمع «التاميل».

تشهد الأبنية والمؤسسات التعليمية في بعض الدول النامية أيضاً صراعات حادة لا تعدو أن تكون امتدادات للانقسامات العرقية والدينية واللغوية التي تعانيها هذه الدول، ولنتذكر في هذا الخصوص النزاع الحاد بين اتحادات المعلمين المحليين والصينيين في ماليزيا، ولنتذكر أيضاً ما كانت تشهده الجامعات في باكستان قبل انفصال بنجالاديش من صراعات دامية نتيجة رفض الطلاب الناطقين باللغة البنغالية التحدث باللغة الأردية التي فرضتها باكستان الغربية، ويتدخل الدين أيضاً في مثل هذه الصراعات، ففي الفلبين نجد الصدام بين انتشار التقاليد المسيحية الغربية ـ الأمريكية ـ في التعليم وبين رغبة المسلمين في الاحتفاظ بالتعليم الديني الإسلامي، ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن الصراعات الداخلية بين هذه الجماعات والأقاليم تصاحبها في العادة منافسة فيما بينها لإنشاء جامعات تكسبها المكانة والهيبة بالمقارنة بالأقاليم والجماعات الأخرى، ورغم ذلك تظل الدولة ككل تعاني من نقص الكفاءات العلمية وتدهور مستوى الخريجين ـ وهو ما نجده في دولة مثل أندونيسيا[٣٥].

وفي ختام الحديث عن العوامل الداخلية لأزمة عدم الاندماج في الدول النامية، وعلى وجه التحديد عدم الاندماج القومي، لابدّ من التأكيد على خطورة دور القيادات السياسية الحاكمة وخصائصها وأساليبها الحركية في تفاقم حدة هذه الأزمة، ولنتذكر في هذا الخصوص مايلي:

١ـ القمع العنيف للأقليات من جانب القيادة الحاكمة ورفض الاستجابة لأي مطلب تنادي بها هذه الأقليات ولو كانت هذه المطالب عادلة ومعقولة ومشروعة كالعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية. لاشك أن هذا القمع يؤدي إلى تعميق حدة مشاعر الكراهية والعداء من جانب الأقليات والجماعات المهضومة الحقـوق والخاضعة للقمع تجاه القيادة الحاكمة ونظامها السياسي وقاعدتها الطائفية، مما يعرقل بالتالي احتمالات التعايش السلمي ـ ولا نقول الاندماج ـ بين سكان المجتمع الواحد. إن النماذج في هذا الصدد لا حصر لها، ولنتذكر منها على سبيل المثال ما ترتب على اعتماد رئيسة الوزراء الهندية الراحلة «أنديرا غاندي» على القمع العنيف لطائفة السيخ إلى حد اقتحام الجيش الهندي للمعبد «الذهبي» المقدس لدى السيخ ـ من اغتيال السيدة «غاندي» نفسها في أكتوبر ١٩٨٤ على يد بعض حراسها من السيخ، وما أعقب هذا الاغتيال من تفجر اشتباكات دامية بين طائفتي الهندوس والسيخ.

٢ـ اعتماد القيادة السياسية على الولاءات والانتماءات الطائفية والدينية والقبلية وتعبير القيادة عن المصالح الضيقة للطائفة أو الأقلية أو القبلية التي تنتمي إليها دون أن تعبر عن المصالح العامة للمجتمع ككل بكافة طوائفه وجماعاته. وتثور في هذا الخصوص خطورة عدم اهتمام القيادة بتحقيق التنمية المتوازنة اجتماعياً واقتصادياً بين مناطق الجماعات المختلفة بالمجتمع على الأقل من أجل تقليل حدة التفاوت الاجتماعي ـ الاقتصادي بين هذه الجماعات، ومن ثم تسهيل اندماج الجماعات والأقليات المحرومة في الجسد الاجتماعي ـ الاقتصادي للمجتمع حتى لا تظل هذه الجماعات على هامش المجتمع يعتصرها الشعور بالظلم والاضطهاد والاحباط نتيجة للحرمان النسبي النابع من تجاهل القيادة الحاكمة لمطالبها الاجتماعية ـ الاقتصادية. ويتبادر هنا إلى الأذهان النموذج اللبناني والنموذج السوداني:

■ في لبنان نجد القيادات الحاكمة منذ الاستقلال وحتى اللحظة الراهنة ـ وربما باستثناء الرئيس «فؤاد شهاب» (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) ـ لم تبذل أية قيادة منها جهداً يذكر في سبيل تنمية مناطق الأقليات ذات النصيب الأدنى في التوزيع الطائفي للمناصب السياسية وخاصة العناصر الشيعية في الجنوب، وبصفة خاصة اتسم موقف الرئيس «سليمان فرنجية» (١٩٧٠ـ١٩٧٦) بالتجاهل التام لقضية تنمية الجنوب. واستمر هذا التجاهل للشيعة بعد هجرة عشرات الآلاف منهم إلى بيروت فراراً من عنف الغارات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني، رداً على العمليات الفدائية الفلسطينية، وانضم هؤلاء الشيعة المهاجرون من الجنوب إلى سكان «أحزمة الفقر» المحيطة بالعاصمة، والتي تضم إضافة إلى الفقراء اللبنانيين سكان المخيمات الفلسطينية. ومن هنا كان انفجار الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ نتيجة طبيعية لاقتران التقسيم الطائفي اللبناني بالتفاوت الاجتماعي ـ الاقتصادي الحاد، وهذا هو العامل الحقيقي في رأينا لاشتعال الحرب الأهلية، وليس الوجود الفلسطيني المسلح الذي لم يلعب سوى دور «المعجل» بانفجار هذه التناقضات الطائفية والاجتماعية ـ الاقتصادية التي كرستها القيادات اللبنانية المتعاقبة، ودليلنا على ذلك الرأي أن الحرب الأهلية الأولى عام عام ١٩٥٨ تفجرت دون أن يتدخل الفلسطينيون فيها ودون أن يكون وجودهم البشري والفدائي المسلح بنفس الكثافة التي أضحى عليها مذ أوائل السبعينات عقب التجاء الفدائيين الفلسطينيين إلى لبنان على أثر ما تعرضوا له من تصفية في الأردن في سبتمبر ١٩٧٠. ومن المفيد في هذا الخصوص أن نشير إلى ما تؤكده إحدى الدراسات من أنه قبل انفجار الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، كان المسيحيون ـ الموارنة أساساً ـ يهيمنون على الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية والصناعية والتجارية والمالية بنسبة ٥ : ١ مقارنة مع المسلمين من الشيعة والدروز والسنة، وكان (٤٪) فقط من اللبنانيين ـ ومعظمهم من الموارنة ـ يستأثرون بنسبة (٣٢٪) من الدخل القومي في حين لم يكن نصيب ٥٠٪ من اللبنانيين ومعظمهم من الشيعة يتجاوز (١٨٪) من الدخل القومي[٣٦].

■ وفي السودان نجد أن تجدد الاضطرابات في الجنوب منذ عام ١٩٨٢ وبعد هدوء نسبي دام عشر سنوات تقريباً، يرجع إضافة إلى سياسات القيادة السودانية تجاه الجنوب القائمة على أساس «فرق تسد» ـ إلى تجاهل القيادة لمطالب سكان الجنوب بتحقيق قدر من التوازن بين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وأوضاع سكان الشمال. ويظهر هذا التجاهل أو على الأقل ضعف الاهتمام في أكثر من ناحية، أولها ضآلة نصيب التنمية الاقتصادية للجنوب من إجمالي النفقات العامة الإنمائية حتى أنه طبقاً للخطة الإنمائية السداسية التي أعلنتها القيادة السودانية في يوليو ١٩٧٧ بلغت استثمارات القطاع العام (١,٥٧) مليار جنيه سوداني لم تنل مشروعات التنمية الاقتصادية للجنوب منها سوى (٣٩٠) مليون جنيه[٣٧]، ومن ناحية ثانية لم يتم حتى الآن إصلاح الطرق في الجنوب التي دمرت أثناء الحرب الأهلية (١٩٥٥-١٩٧٢)، وبينما لا يوجد بالجنوب سوى جامعة جوبا التي افتتحت عام ١٩٧٨، فإن بالشمال أكثر من جامعة: جامعة الخرطوم، فرع جامعة القاهرة بالخرطوم، الجامعة الإسلامية بأم درمان وجامعة الجزيرة التي تأسست عام ١٩٧٨، ويزيد عدد الطلاب في مدارس الشمال عن عشرة أمثال عددهم في الجنوب، ومن ناحية ثالثة، في منتصف السبعينات لم يكن متوسط نصيب الفرد في الجنوب من الناتج القومي الإجمالي يتجاوز (١٠٪) من نصيب الفرد في الشمال[٣٨]، ومن ناحية رابعة، فإن اتجاه القيادة السودانية إلى إقامة أنبوب بطول تسعمائة ميل وبتكلفة مقدارها بليون دولار لنقل النفط المستخرج من الجنوب إلى البحر الأحمر لتصديره مقابل الحصول على العملات الصعبة اللازمة لتمويل واردات الأسلحة ولإقامة مشروعات إنمائية «مظهرية» بالشمال دون تخصيص أية نسبة من حصيلة هذه الصادرات النفطية لصالح تنمية الجنوب، هذا الاتجاه دفع المتمردين الجنوبيين في فبراير ١٩٨٤ إلى مهاجمة مواقع ومنشآت شركة «شيفرون» Chevron النفطية الأمريكية والتي اكتشفت عام ١٩٧٩ في بعض مناطق الجنوب السوداني وبخاصة منطقة أعالي النيل احتياطات نفطية ضخمة تتراوح بين عشرة وثلثمائة مليار برميل، وأسفر هذا الهجوم عن مقتل أربعة من عمال وخبراء هذه الشركة واختطاف ستة آخرين، وقررت الشركة الأمريكية نتيجة لذلك الهجوم التوقف ـ مؤقتاً عن نشاطاتها في الجنوب واتخذت نفس القرار شركة «سانا مبروجيتي» Sanamprogetti الإيطالية المتعاقد معها لمد الأنبوب المذكور[٣٩].

٣ـ اتجاه القيادة السياسية إلى تدعيم حكمها من خلال وضع كل جماعة في المجتمع في مواجهة الأخرى انطلاقا من سياسة «فرّق تسد» أو بعبارة أخرى «الصراع المتوازن» وعلى نحو لايختلف كثيرا عما كانت تفعله من قبل القوى الأوروبية الاستعمارية، هذا الاتجاه يقف عقبة في وجه الاندماج القومي في الدول النامية.

ويزداد الاعتماد على البربر في الجيش المغربي مثلا، بحيث أنه في منتصف السبعينات كان (٧٥٪) من ضباط وجنود الجيش من البربر، ويحرص الملك على وضع الضباط البربر على

رأس الوحدات العسكرية بالمناطق العربية حتى يمكن اخماد الاضطرابات التي قد يثيرها سكان هذه المناطق ضد النظام الملكي، رغم ذلك فقد قام الضباط البربر بانقلاب ضد الملك عام ١٩٧١ ثم انقلاب أغسطس ١٩٧٢، وقد أعقب هذا الانقلاب الأخير والذي تزعمه «الجنرال محمد أو فقير» حدوث اضطرابات بربرية واسعة النطاق ضد الملك في جبال الأطلس في مارس ١٩٧٣(٤٠).

خـاتـمـــة

تعـاني العديد من الأقطار النامية، بما فيها معظم الأقطار العربية، من أزمة عدم الانـدمـاج والتي تأخذ أشكالاً متنوعة وإن كانت مترابطة: عدم الاندماج القومي، عدم الاندماج الإقليمي، عدم الاندماج القيمي، عدم الاندماج بين القيادة والجماهير. وتعد هذه الأزمة وبخاصة في شكل عدم الاندماج القومي من أخطر أزمات التنمية التي تعانيها هذه الأقطار وذلك لما تطرحه من آثار وانعكاسات سلبية على جهود التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتنبع هذه الأزمة من عوامل خارجية ترتبط برواسب الحكم الاستعماري واستمرار تشجيع القوى الأجنبية للحركات الانفصالية للأقليات والطوائف والقبائل في الدول النامية وتنبع أيضاً من عوامل داخلية تتعلق بخصائص القيادات السياسية الحاكمة وأساليبها في التعـامـل، إضـافة إلى تكريس الأحزاب السياسية والمؤسسات العسكرية والأبنية الإدارية والتعليمية في الأقطار النامية للإنقسامات الداخلية المعبرة عن تلك الأزمة.

يتبقى أن نشير إلى أن الغرض الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد متطلبات النجاح في مواجهـة أزمـة عدم الاندماج في الدول النامية. وهنا نلاحظ أنه رغم اختلاف صور وتطبيقات تلك الأزمة من دولة إلى أخرى في العالم الثالث ومن ثم اختلاف متطلبات مواجهة هذه الأزمة، إلا أن المتغير الأساسي المتحكم في نجاح تلك المواجهة يتمركز حول القيادة السياسية، وحتى يقدر للقيادة النجاح في تحقيق الاندماج القومي يجب أن تتصف بعدة خصائص وتملك عدة قدرات نذكر منها مايلي:

١- أن ترتفع القيادة بنفسها عن الانقسامات والصراعات الداخلية وبحيث تكون حكماً محايداً فيها وليست طرفاً أصيلاً فيها، وأن تعبر عن الوعي والضمير الجماعي والمصالح العليا للمجتمع حتى تكتسب القيادة ثقة واحترام ومساندة كافة الجماعات في المجتمع. والواقع أن هذه الخاصية لا تتوافر إلا لقلة من قيادات الدول النامة مثل الرئيس «نيريري» في تنزانيا، والذي نجح في تجاوز الانقسامات القبلية واللغوية السائدة في بلاده وتحقيق درجة كبيرة من

الإندماج بين القبائل والجماعات المختلفة ـ وقد ساعده في ذلك وجود حزب «تانو» الفعال والشخصية الكاريزمية الجماهيرية لهذا القائد فضلاً عن عدم وجود وحدات قبلية ضخمة متصارعة.

٢ـ أن تتصف القيادة بدرجة كبيرة من التفتح والتسامح والمرونة، وبحيث لا تكون سياستها الثابتة في مواجهة الانقسامات الداخلية أساسها المواجهة العنيفة المستندة إلى القوى الأمنية والعسكرية أو إنكار وجود هذه الانقسامات أو محاولة صهرها اعتماداً على القهر المادي والمعنوي. إن الأمر يتطلب من القيادة اتباع سياسة التوفيق بين الجماعات المختلفة وبين النظام السياسي القائم مع تهذيب الارتباطات والعلاقات التقليدية الضيقة وتنمية الولاء القومي، وضمان حياد أجهزة الدولة في التعامل مع هذه الجماعات دون تمييز وفتح القنوات والمسالك أمام أعضاء هذه الجماعات للتعبير عن مطالبهم ـ وهنا تثور ضرورة توفير المساواة على قدر الإمكان في الفرص والحقوق السياسية بين جماعات الأقلية والأغلبية مثل حقوق الانتخاب والترشيح والتعيين بالمناصب العامة دون أن تتم ممارسة هذه الحقوق في إطار طائفي وإلا تفجرت الصراعات الداخلية كما حدث في لبنان.

٣ـ أن تتبنى القيادة سياسة إنمائية اجتماعية ـ اقتصادية تستهدف تطوير المجتمع الكلي بأقاليمه المختلفة بما فيها تلك التي تقطنها الأقليات من أجل تقليص ما بينهامن تفاوت اجتماعي ـ اقتصادي، ومثل هذه السياسة تكفل ليس فقط تحقيق جانب هام من الاندماج الإقليمي ولكن أيضاً تسهيل الاندماج الثقافي (القيمي) والاجتماعي والقومي عموماً بين السكان على اختلاف أصولهم. وتثور في هذا الصدد أهمية وضع حد لظاهرة العزلة الجغرافية للأقليات ـ حيث أن تمركز الأقليات في مناطق معينة كالجبال والأحراش يقوي النزاعات والميول الانفصالية ويتيح لهذه الأقليات قاعدة لشن الهجمات ضد الحكومة المركزية، والواقع أن علاج هذه المشكلة لا يتحقق من خلال التهجير الإجباري للأقليات وتوطينهافي مناطق أخرى بل يجب أن يتحقق هذا العلاج بالأساس عن طريق توفير طرق المواصلات والاتصالات بين مناطق تمركز الأقليات وسائر أجزاء الدولة لتسهيل الانتقال الطبيعي للسكان، ويتربط بذلك ربط مناطق الأقليات اقتصادياً بالجسد القومي من منطلق التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية المتوازنة والشاملة لكافة أقاليم الدولة وسكانها.

٤ـ إذا ما توفرت للقيادة المستلزمات سالفة الذكر، فسوف يكون بمقدور المجتمع أن يتطور سلمياً وتدريجياً نحو الاندماج في أوسع معانيه وبخاصة الاندماج على تحويل الكراهية المتبادلة بين الجماعات الداخلية المختلفة إلى القوى الخارجية التي تستغل التناقضات الداخلية في الدول النامية لتحقيق مصالحها، ومن هنا تكتسب عملية مكافحة الاستعمار الجديد أهمية كبيرة ولكن لايكفي رفع هذا الشعار دون ارتفاع القيادة إلى مستوى المسئولية التي تفرضها ضرورات مواجهة أزمة عدم الاندماج.

الهوامش

(1) Myron Weiner, **Political Integration And Political Development, In: Claude E. Welch, ed., Political Modernization, A Reader In Comparative Political Change'** (California: Duxburg Press, 1971), pp. 180-182.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن مفهوم «الأمة المحاربة» وأهمية القيادة السياسية في تحقيق التماسك القومي وتجاوز الانقسامات الداخلية وتكتيل القوى في مواجهة التحديات المصيرية، راجع:-

Arthur A. Stein, The National At War (Baltimore: The John Hopkins University press, 1978), pp. 9-21, 87-101.

(٣) انظر في هذا الصدد:

Clifford Greetz, **The Integrative Revolution: Primordial Sentiments And Civic Politics In The New States, In: Claude E. Welch, Political Modernization,** Op. Cit., pp. 205-206.
Richard W. Sterling, **Macropolitics: internationl Relations In a Global Society** (New York: Alfred A. Knoff, Inc., 1979), pp. 604-614.
(4) Joseph Wl Elder, **National Loyalities In a Newly Independent Nation, In: Davis E. Apter, ed., Ideology And Discontent** (New York: The free Press of Glencoe, 1946), p. 77-79.
(5) Roger Scott, **The Politics Of New States: A General Analysis With Case Studies From Eastern Asia** (London: George Allen Union Ltd., 19/0), PP. 8/-95
(6) Michael C. Hudson, **Arab Politics: The Search For Legitimacy** (New Haven: Yale Universitty Press, 1980), pp. 67-69.
(7) Petor Mansfield, The **Middle East: A political And Economic Survey** (Oxford: Oxford University Press, 1980), p.
(8) 55 Michael C. Hudson, **Arab Politics, Op. Cit. 72.**
(9) Ibid., p. 77.

(١٠) لمزيد من التفاصيل عن مخاطر العمالة الآسيوية في منطقة الخليج العربي، راجع:
د. عبدالمالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي**، دراسة تاريخية مقارنة، الكويت: المجلس الوطني للفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (٧١)، نوفمبر ١٩٨٣، ص ص ٢٢٩ - ٢٥٧.
جلال عبدالله معوض، «الأمن القومي والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي»، مجلة دراسات عربية، بيروت: دار الطليعة، عدد ربيع ١٩٨٤، ص ص ١٢٣-١٣٠.

(11) Dennis Austin, Politics in A fr ica (Marchester: Manchester University Press, 1978), p.17.
(12) Rorale C. Benge, Commrication And Identity: Eosays On Personal There with Special reference To Conflict And Development In The Third World (london: Clive Bingley, LTd., 1972), p. 72.
(13) Kenneth Kensition, Youth And dissent: The Rise of A New oppositon (New York: Harcourt Brance Jouarovich, Inc., 1971), pp. 11-12.
(14) Peter lloyd, Slums Of Hope: Shanty Towns Of The Third World (Manchester: Manchester University Press, 1979), pp. 55-59.
(15) G.C. Field, P-olitical Theory (London: Methun & Co. Ltd., 1963), p. 132.

(١٦) لمزيد من التفاصيل عن خصائص القيادات والنظم العملية والسياسية في الأقطار النامية عموماً والأقطار العربية خصوصاً، راجع:
جلال عبدالله معوض، «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي»، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (٥٥)، سبتمبر ١٩٨٣، ص ١١٢-١١٦.

James A-Bill and Carl leider, The Middle East. Politics And Power (Bostor, Mass.: Allys And Bancon, 1979), pp. 550-560.
(17) Dernis Austen, Politics In Africa, O.p. Cit., pp.17-18.
(18) David E. Apter and Charles Andrain, Coparatire Conresnment: Developing New Nations, in Darid E. Apter, ed,. Political Charge: Collected Essays (london: Frank Cass & Company limited, 1973), p.191.

(١٩) د. حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٧، ص ٩٥-٩٨.
(٢٠) د. سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في الأنظمة العربية، بحث مقدم إلى مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي» ليماسول - قبرص: ٢٦-٣٠ نوفمبر ١٩٨٣، ص ١٨.

(21) Michael C. Hudson, Aral Polition, OP.Cit., P.76.
(22) World Bank, World pment Report 1982 (Washington, O.C.: World Bank, 1982), pp. 190-191.
(23) John G Ulick, Village And City, in: Ira Lapiclas, cd., Middle Eastern Cities (Berekily, Los Angeles: Univirsity of California Press, 1969, pp. 122-158.
(24) John Badgley Development: Problems And Prognosis (New York: The Free Press, 1971), pp. 189.186.
(25) Jagdish Bhagwati, The Economics of Underdeveloped Countries (london: World University library, Wcidenfield And Nicolson, 1910, pp. 199-196.

(٢٦) صفاء جمال الدين، «لبنان والكارثة الإقتصادية»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد (٧٦)، إبريل ١٩٨٤، ص ٨٨.

(27) Roger Scott, The Politics Of New States, Op- Cit., p.30.

(٢٨) د. علي محافظة، «السياسة الفرنسية المعادية للوحدة العربية في سوريا ولبنان (١٩٢٠-١٩٤٦)» ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد (٥٨)، ديسمبر ١٩٨٣، ص ٤٠-٤٢.
(٢٩) د. رئيس حسين، «بعض جذور الإشكالية الثقافية بالمغرب العربي»، مجلة شئون عربية، تونس: وحدة المجلات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد (٣٠)، أغسطس ١٩٨٣، ص ٣٨-٣٩.
(٣٠) محمد الميلي، «الجزائر والمسألة الثقافية: التناقضات الثقافية (الجذور)»، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد (٤٥)، نوفمبر ١٩٨٢، ص ٣٨.
(٣١) د. رئيس حسين، المرجع السابق، ص ٤٣.

(32) Michael C. Hudson, Arab Politics, OP.cit., pp. 77-78.
(33) John Badgley, Aslan Development, OP. cit., pp. 100-101.
(34) Clifford Greetz, The Integrative Revolution. OP.cit., p.212.
(35) Ibid., p. 211
(36) David C. Gordon, Lebanon: The Fragmentd Nation (london: Groom Helm, 1980), p.100.
(37) Peter Mansfiele, The Middle East: Apolifical And Economic Susrey (Oxford: Oxford University Press, 1980), p. 502.
(38) Mihael C. Hudson, Arab Polities, Op.Cit., P.77.
(39) «Sudan: Blood Stops The Flow Of Oil,» The Economist, London, 18-29 February 1984, p. 65.
(40) J.C. Hurewitz, Soldiers And Social Charge In plaral Societies: The Contemporary Middle East, in: V.J. Parry and M.E.gapp ed., War, Technology And Society In The Middle East (London: Oxford University Press, 1975), p.109.

Development and Education: The Teaching of Sociology in Institutions of Higher Education in Morocco

By
Said Bensaid

The aim of this paper is to draw attention to the following issue: sociology today plays a vital role in the socio-economic life of developed counfties, and there seems to be an intimate relationship between the development of sociology as a science and the development of the social and professional sectors that constitue the object of study of sociology. It seems then that this sceince has an important role to play in the struggle for develoment in the Arab world.

Dealing with this issue is certainly beyond the scope of the present paper, which consitutes a report on some preliminary fieldwork carried out during the academic year 1981-1982. Our objective here is rather to make the Arab reader aware of the issue through an examination of the case of Morocco as far as education and training are concerned. We have thus examined the syllabi and methods used in teaching sociology in six of the most important institutions of higher education in Morocco (Faculty of Law, Faculty of Letters, the School of Agronomy and Veterinary Science, the School of Statistics and Applied Economics, the School of Journalism, and the School of Social Work). Our aim was to evaluate the content and validity of the sociology courses in these institutions and to compare them to the stated training objectives of the Schools.

We believe that what stands out as the result of this work is the discovery of a huge discrepancy between the great amount of interest that was paid to socilogy by the French colonizers who wanted to reinforce their domination of the country, and the very little importance that is given to the subject in independent Morocco as it is revealed by the trivial sociologyical training offered by institutions of higher education.

Crisis of Disintegration In Developing States

Galal A. Mowad

Disintegration in developing states takes various forms: national disintegration (eg. the socio-economic gap bet ween the regions of the state), normative disintegration (eg. cultural divisions and the absence of public consensus), and finally disintegration between the leaders and the masses.

All these forms of disintegration in developing states are analysed in this paper, together with their political and socio-economic effects, with special emphasis on national disintegration. Foreign and internal factors leading to this crisis aer also analysed. Finally the outhor concludies that the decisive factor in facing this crisis is the viability and competence of political leadership.